مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

انعكاسات سياسة الاستيطان الفرنسي على سكان ريف ميلة خلال القرن 19م

The repercussions of the French settlement policy on the inhabitants of rural Mila during the 19th century

أ. حياة بودويرة
جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/09/30 تاريخ قبول النشر: 2017/05/23

الملخص :

موضوع الملكية العقارية من المواضيع المهمة والتي لازالت تطرح بحدة في مجتمعاتنا الريفية، لما له من تأثير مباشر عليها. وهي الجوانب التي حاولت إبرازها في ريف ميلة التي تنتمي إلى منطقة الأحواض الداخلية. تمتاز بالتنوع الطبيعي والثراء التاريخي، تحكمت هذه العوامل في تنوع وتوزيع ملكية الأرض منذ العهد العثماني (عرش، عزل، ملكية خاصة)،ارتبطت ببنية اجتماعية قبلية (فرجيوة، زواغة، أولاد كباب، بني مروان، أولاد بوصلاح). البعض منها يتمتع بامتيازات (إقطاع الأراضي والإعفاء الضريبي)، مقابل خدمات موزعين ضمن ملكية العزل (قبيلة أولاد كباب). قبائل أخرى مستقرة بالمناطق الجبلية ذات ملكية العرش، منحها هذا التمركز نوعا من الاستقلالية. لكن بالمقابل لم تسلم من الحملات العسكرية التي يتم جردها سنويا لاستخلاص الضرائب مما حول اغلب أراضي العرش الخصبة إلى عزل البايلك ،كما هو الشأن بالنسبة لقبيلة زواغة. تبرز لنا العلاقة بين الملكية والأسر المتنفذة (أولاد بن عاشور وبن عز الدين)، من خلال إقطاعها أراضي عزل، مقابل خدمات معينة، لتظهر بذلك معالم الملكية خاصة.

هذه الوضعية الاجتماعية المرتبطة ببنية عقارية طرات عليها جملة من التحولات والتغيرات خلال القرن 19 كنتيجة لسياسة عقارية مدججة بترسانة من القوانين ابرزها قانون سيناتوس كونسولت1863 الى غاية 1897 اخر القوانين العقارية التي اصدرها المشرع الفرنسي الذي سيخلق بنية اجتماعية مفككة وبنية عقارية اهلية ضيقة بالقابل مراكز استيطانية واملاك عقارية واسعة تابعة للمعمرين الاوروبيين.

الكلمات المفتاحية: الملكية العقارية، الاستيطان الفرنسى، سكان ريف ميلة، القرن 19م.

Abstract

The topic of the land property is one of the most important topics, which is still an important theme of discussion in our country side of citizens and they are the sides which I aimed to show in mila fringes which belong the internal plains region. As it is characterized with the natural varieties and the historical richness. These factors played a big role in the lands (fields) owning repartitions during the Othman (Turkish) period. An ethnical separation of private properties which was linked to a social building / formation: the tribes of ferdjioua, Zeghaia, Ouled Kebab, beni Meroine, OuledBouslah. Some of them were favorised to work on the land (as farmers in the lands/fields). The tribe of Ouled Kebab in addition to some other tribes stagnented and fixed in the montagnious regions with the (Arab owning) This stability gave them a type independence but in contradiction they didn't flee from the yearly waves of recensements to extract taxation. This lead to the shift of the lands from the (Arche owners to the (Beylik / state) : this is the case of the tribe of zouagha ; This relationship appears in the relationship between the owning/properties and the vanishing families. Ouled Ben Achour, and Ibn Azeddine, through its cutting of the separated lands to get some special services, this caused the new aspects of the private properties.

So special royal land marks this situation martial associated structure have undergone a series of transformations and changes during the 19th century As a result of privacy of heavily estate arsenal of laws notably the laws of senates knonsolt 1863 until 1897 the last real estate laws issued by the trench legislature which would create a disjoined social sons and sons create civil harrow billable centers housing properties estate and wide belonging to the longevity of Europeans

Key words: *land property, French settlement, inhabitants of rural Mila, 19th century.*

مقدمة

إن مسألة الأرض وكل ما يرتبط بها من أنواع الملكية، طريقة الاستغلال والإجراءات الضريبية، أصبحت حقلا مفضلا للباحثين في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي ،لكون الإشكاليات التي تثيرها يمكن أن تفسر وتقدم مؤشرات صحيحة للنشاط الاقتصادي ووضعية المجتمع ،فالملكية كإحدى الأسس التي تقوم عليها المسألة الزراعية، تعني حق الاستغلال والانتفاع للأراضي سواء عن طريق التوارث أو الشراء أو المقايضة العقارية

،يتوفر هدا الحق داخل المجتمعات الريفية ، التي هي بالأساس مجموعة أفراد مجتمعين ضمن إطار معين ، يمارسون الزراعة والرعي حسب الظروف الإقليمية والطبيعية التي يعيشون فيها .

انطلاقا مما سبق نستنتج أن العلاقة بين ثنائية الملكية والمجتمع علاقة التأثير والتأثر، هده العلاقة حاولت إبرازها ضمن مجال جغرافي محدد الا وهو ريف ميلة .فموضوع المقال يهدف إلى إبراز تحولات وتغيرات الملكية العقارية وأثرها على البنية الاجتماعية داخل منطقة ميلة خلال القرن التاسع عشر.

هذه المنطقة الواقعة في قلب الأحواض الداخلية ، تمتاز بخصوبة أراضيها وببنية مجتمعها القبلي، تتكون من 12 قبيلة كبرى – زواغة ، فرجيوة ، موية، ميلة، أولاد كباب ، بني مروان ، بوصلاح ...، تعايشت مع هده البنية القبلية بنية عقارية متنوعة – عرش ، عزل، ملك – هده الأخيرة ستعرف تغيرا إلى أشكال ملكية جديدة بعد الاحتلال بسبب سلسلة التشريعات العقارية، هدا التحول سيكون له الأثر الكبير على وضعية المجتمع الميلي الذي أصبح يعيش وضعا اجتماعيا جديدا كنتيجة لسياسة الاستيطان.

اختيار هدا الموضوع بالذات كان نتيجة أسباب يمكن تلخيصها في النقاط الآتية :

مشاكل الأرض كانت ولتزال تشكل أحد النقاط الحساسة داخل مجتمع المنطقة ،سواء ما تعلق بحق التملك أو الحدود بين القطع الأرضية أو الإرث، هده المشاكل ترجع لفترة الوجود الفرنسي وسياسة التقنين التي انتهجها وطبقها خاصة في المناطق الشمالية التي كانت تحت نظام الحكم العسكري والمدني، والتي جعل من أراضيها محطات لتطبيق سياسة الاستيطان الرسمي أو التعمير الرسمي، دون أن يبالي بأصحاب الأرض الحقيقيين، من خلال هذه الدراسة حاولت تتبع مسيرة هده التغيرات ووضعية الأرض نهاية العهد العثماني وصولا إلى سياسة التقنين الفرنسية، وكيف أثرت على البنية القبلية للمجتمع الميلي . وذلك للكشف عن خلفيات البعض من هده المشاكل، كما أن أهمية الموضوع من الناحية العلمية والمنهجية وما سيقدمه كانت أيضا احد أسباب اختياره، وتبرز أهمية الموضوع في النقاط الآتية:

–كون البحث يدرس منطقة محددة ضمن إطار زماني معلوم – القرن التاسع عشر – قرن التحولات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، هدا القرن الذي تميز بكثافة القوانين العقارية ذات البعد الاستيطاني و منطقة ميلة كبقية الأرياف الجزائرية القبلية شملتها إجراءات قانون

sénatus consult 1863م التي تهدف إلى خلق الدواوير والانتقال التدريجي من الملكية الجماعية إلى الملكية الفردية ، وإنشاء القرى الاستيطانية .

– رصد نوعية الملكية العقارية نهاية العهد العثماني الذي تركزت اهتماماته باحواز المدن لقربها من مركز السلطة، أما المناطق الريفية البعيدة فاكتفت بإقطاع الأراضي للقبائل والقياد والضباط ...، على خلاف السياسة الاستعمارية التي وضعت أولى أولوياتها الأرض لخدمة مشروعها الاقتصادي الاستيطاني عن طريقة سياسة التقنين .

– كما أن الموضوع يقدم تحليلا للتغيرات والتحولات المتعلقة بالأرض(الملكية، طريقة الاستغلال ،الضرائب)، وبنية مجتمع المنطقة بمنهجية مختارة، وذلك باختبار الفرضيات المتاحة، بالاعتماد على المصادر الأجنبية.

تعتبر المصادر الأجنبية القاعدة الأساسية التي اعتمدت عليها في كتابة الموضوع، يتجسد ذلك من خلال تدوين المكاتب العربية لأوضاع الجزائريين من مختلف النواحي عن طريق الكتاب والمترجمين ،وغالبا ما كانت هده الكتابات بالاعتماد على الروايات الشفوية التي أخذوها عن الأهالي ، حيث يذكر فايست Vayssettes " أن الأحداث التاريخية بقيت من أسرار العائلات وكل المعلومات الشفوية التي استطعت أخدها من أفواه الأهالي ، هده المعلومات وثقتها الفرنسيون في الوثائق الإدارية الرسمية وفي الكتب التاريخية والجرائد والمجلات.

كما تسجل لنا بعض الوثائق الرسمية للمكاتب العربية نظرة هؤلاء الكتاب للشعب الجزائري، على أن "مجموع تراب البلاد كان بيد عناصر مختلفة، قبائل شبه حضارية في الشمال، والمناطق الجبلية أين توجد قبائل عربية بربرية اقل انفصالا أحيانا ، وفي منطقة الهضاب العليا والجنوب تنتشر قبائل بدوية وكانت هذه القبائل تشكل تجمعات هامة، لكل عاداتها وتقاليدها وأعرافها الخاصة يجمع بينها مزاج الحرب تعيش راضية باستقلالها ، ولم يكن لها أي اتصال فيما بينها ،عدا تلك التي يفرضها عليها تبادل المنتجات أو المشاركة في المناطق الرعوية ،ولم يكن هناك أي شعور وطني يربط بعضها البعض.

وحاولوا بكتاباتهم إبراز الملكية الزراعية خلال الفترة الاستعمارية وحتى وان طالت فترتها الزمنية 1830 /1962م، إلا أن القرن التاسع عشر هو قرن التغيرات والتحولات في الملكية نظرا لسلسلة القوانين العقارية التي أصدرها المشرع الفرنسي، التي كان لها انعكاس على تركيبة المجتمع الجزائري الذي تعايش مع القبيلة لمدة طويلة.

طبيعة الموضوع تثير إشكالية تضمنت عدة تساؤلات : ماهي ابرز أشكال الملكية العقارية في ريف ميلة قبيل الاحتلال ؟ فيما تمثلت العلاقة بين هده البنية العقارية وتركيبة المجتمع القبلي ؟، كيف تعاملت الإدارة الاستعمارية مع الريف الميلي ؟، أو بصياغة أخرى ما هي ابرز القوانين العقارية التي طبقت في منطقة الدراسة ؟،وما حصيلة الملكية الأهلية أمام توسع الملكية الاستعمارية " قبيلة زواغة وأولاد كباب نموذجا"؟، ما نتائج تطبيق هده السياسة الهادفة إلى التوسع والاستيطان على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية؟

للإجابة عن هذه التساؤلات الرئيسية وأسئلة ثانوية ،عمدت إلى البحث عن المادة العلمية، في مختلف المصادر والوثائق والمراجع التاريخية. والتي تحصلت عليها من دور الأرشيف و مديريات مسح الأراضي والمكتبات، فالوثائق سواء المنشورة وغير المنشورة كانت المصدر الأساسي للبحث.

1- الوثائق غير المنشورة:

-P.V des les Tribus de wilaya –MILA-.
1-Tribu ferdjioua.
2- Tribu zouagha.
3- Tribu ouled kebeb.
- Rapport Sénatus Consult du 22 Avril 1863 des tribus :ferdjioua, zouagha, ouled kebeb
-P.V de publication 28Avril 1887 de sénatus consult 22 avril 1863, Des tribus.
-Les plans des opération des sénatus consult

الوثائق المنشورة:

-Bulletin Officiel du Gouvernement général d'Algérie: 1880,1886,1895.
-Tableau de la situation Des établissements français Dans l'Algérie : 1839- 1840.
- Revue Africaine : volume

أما الكتب باللغة الفرنسية فقد اعتمدت على كتابات المترجم العسكري شارل فيرو ، المنشورة ضمن المجلة الإفريقية، والتي تضمنت معلومات قيمة حول قبائل المنطقة وبالأخص قبيلتي فرجيوة وزواغة وكذا الأسر المتنفدة ، نجد معلومات حول عائلة بن عاشور في فرجيوة وأولاد بن عز الدين في زواغة وكدا بعض الجوانب التي تخص مجتمع المنطقة من عادات وتقاليد. يعتبر شارل روبير اجيرون من المراجع الأساسية لدراسة

الملكية والمجتمع خلال الفترة الاستعمارية قدم معطيات جد دقيقة في كتابه الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871الى 1919م ،وكل جوانب الملكية العقارية من قوانين ،آراء ونتائج، مستشهدا بتصريحات وتقارير المسئولين الإداريين الفرنسيين. بمنهج تاريخي إحصائي تحليلي رائع .

أما فيما يخص دراسة الملكية والمجتمع نهاية العهد العثماني فاعتمدت على كتابات ناصر الدين سعيدوني، الذي قدم دراسات قيمة حول أنواع الملكيات التي سادت الشرق الجزائري ،ونوعية الضرائب، كما استفدت أيضا من خرائط الملكية التي قدمها في كتاباته.

اعتمدت أيضا على المؤرخ يحي بوعزيز الذي تتميز كتاباته ببساطة الأسلوب ، هده المعلومات التي أخدها عن كل من ارنست مارسي وفايست، لكن بمنهج تاريخي بسيط يمكن فهمه واستيعابه، كما انه قدم دراسة قيمة حول منطقة الجعافرة بولاية برج بوعريريج ،التي استفدت منها في الدراسة الاجتماعية سواء من حيث التركيبة الاجتماعية والعادات والتقاليد.

هده قائمة بعض المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في البحث، إضافة إلى مصادر ومراجع سيتم عرضها في فهرس المصادر والمراجع.

أما الدراسات التاريخية التي تناولت بالدراسة المجتمع والملكية ضمن حيز مكاني قريب من منطقتنا، فكانت حول إقليم قسنطينة ،باعتبار منطقة ميلة جزء من بايلك الشرق خلال الفترة العثمانية ،أصبحت بلدية تابعة لعمالة قسنطينة خلال الفترة الاستعمارية ،من أهمها مذكرة الدكتوراه للأستاذة فاطمة الزهراء قشي حول مجتمع قسنطينة بعنوان "قسنطينة المدينة والمجتمع "، التي امتازت بعمق التحليل للمجتمع القسنطيني وقدمت معلومات جد قيمة حول هدا المجتمع ، وكذا رسالة الماجستير الأستاذة فلة القشاعي التي عالجت موضوع الريف القسنطيني اجتماعيا واقتصاديا، حيث أعطت صورة المجتمع القسنطيني واهم الأنشطة الاقتصادية، مبينة طبيعة الملكية والضرائب المفروضة عليها ،وهده النقاط تشغل حيز هام من بحثي خلال الفترة العثمانية المتأخرة ،إضافة إلى دراسات قريبة من الموضوع في مجال علم الاجتماع ، العلوم السياسية ...

اولا: الاوضاع الاقتصادية لريف ميلة اواخر العهد العثماني

1- اشكال الملكية العقارية

عرفت الجزائر العثمانية عدة اشكال لملكية الارض نجد من بينها اراضي البايلك، العرش، الملك، الوقف، الموات. سنتعرض بالتحليل لاشكال الملكية التي اكتست اهمية اقتصادية واجتماعية في منطقة ميلة.

- اراضي العزلLES TERRES AZELS

تدرج هذه الأراضي ضمن ملكيات البايلك وتم إلحاق اغلبها بسجلات البايلك عن طريق المصادرة ويشتريها الباي من القبائل، أو يضع يده عليها في حالة الشغور أو عند ترحيل السكان المقيمين عليها لامتناعهم عن تسديد الضرائب أو عصيانهم لأوامر القيادة ورجال البايلك [1] ويتنازل عليها الباي لصالح كبار موظفيه الذين يوكلون أمر زراعتها إلى الفلاحين من اجل الانتفاع بها آو إلى قبائل عزل والتي ترضى بتقديم الجنود والولاء للباي أو تمنح للمزارعين فرادى، بعد تأديتهم لإتاوات محددة.[2]

نجد أراضي العزل في بايلك الشرق ضمن دائرة مركزها مدينة قسنطينة لتكاد تفصلها إلا بعض الملكيات الخاصة التي لا يتجاوز إجمال مساحتها10هكتارعلى امتداد عدة أودية:كواد الرمال، واد بومرزوق، واد زناتي وبعض القطع المنعزلة بضواحي عنابة، حيث تتميز هذه الأراضي بجودتها وسعة مساحتها التي تقدر ب112351هكتار[3]

في منطقة ميلة نجد هذا النمط من الملكية يشمل اغلب اراضي بلدية زغاية الحالية بمساحة2828هكتار [4] اضافة الى عزل سليانة والذي تقدر مساحته ب1149هكتار وعزل زاير مكرو بمساحة1054.47هكتار، عزل السلاسل بمساحة41167هكتار، عزل دار لفويني بمساحة 7436هكتار وهي أراضي اقتطعت من مساحة قبيلة موية[5] وتشمل ايضا محيط وطن عمارة ، زيتونة البيدى شمال بلدية ميلة وكذلك في منطقة بابي حلوف، غرب بلدية ميلة[6]

- اراضي العرشLES TERRES ARCHS

العرش هو نظام يمنح الهيمنة او حق الانتفاع لجميع افراد القبيلة، حيث يمكن اعتباره ملكية مشتركة بين افراد القبيلة7ويتولى زعماء القبائل توزيع الارض على ارباب العائلات حسب المقدرة بحيث لكل عضو قطعة ارض يعمل بها بواسطة معدات وماشية، اذن فالأسرة وحدها لها الحق في الانتفاع والاشتغال حق يمكن ان ينتقل للورثة، فالأرض قبل ان تكون ملكية جماعية فهي مستثمرة عائلية بضمان افراد القبيلة 8وتترك اجزاء من هذه الاراضي للاستغلال الجماعي في رعي المواشي9يتميز هذا النمط من الملكية باستحالة

انتقالها او رهنها، او كرائها10وفي حالة تغيب احد الافراد او اهماله لحصته من الارض دون زراعة فان اعيان القبيلة يتولون تسليم الارض لمن يقوم بخدمتها11.

نجد هذا الشكل من الملكية يحتل مساحات شاسعة في بايلك الشرق لسيادة النظام القلي في المنطقة ونجده في ريف ميلة والتي تقيم بها 12 قبيلة، يغطي المساحات الواسعة من الأراضي السهلية كما يغطي كل تلال فرجيوة ومنطقة سيدي مروان التي كانت أراضيها تابعة لقبيلة زواغة12.

- اراضي الملك LES TERRES MELK

نجد هذا النمط من الحيازة في المناطق الجبلية ذات الكثافة السكانية العالية حيث تتميز الملكية بعدم الاستقرار وصغر المساحة نظرا لخضوعها لأحكام الوراثة والبيع والشراء والهبة[13] يمكن إدراج ملكية رجال الدين–الإقطاع الديني– ضمن هذا النوع من الملكية الخاصة، حيث كانت الزوايا ومقدميها يملكون الأراضي ويستثمرونها عن طريق التويزة وهي عمل تطوعي جماعي يكون أثناء الزرع والحصاد[14]هذه الأراضي تخضع عادة لضريبة العشور، والتي تمس أراضي الملك الخاضعة لمراقبة البايلك الفعلية[15]

في منطقة ميلة تسود الملكية الفردية الصغيرة الجبال، حيث كانت تغطي كل المناطق التلية شمالا: على امتداد سلسلة جبال مسيد عيشة، سيدي إدريس، زواغة[16]

2-الزراعة وتربية الحيوانات والحرف

يتميز اقليم الشرق الجزائري بتنوع طبيعي، ادى الى وجود تنوع في الانتاج الزراعي حيث نجد كل منطقة من مناطقه تتميز بنوع معين من الإنتاج فمثلا نجد زراعة الحبوب تشتهر بها سهول عنابة، سطيف، مجانة ونواحي واد زناتي، اما الاشجار المثمرة فنجدها في المناطق الجبلية وأراضي الفحوص القريبة من مدن قسنطينة، المسيلة، بجاية[17].

اما منطقة ميلة فكانت تنتج كل لأنواع الفواكه، وتعد المساحة المزروعة بالأشجار المثمرة بالكيلومترات المربعة ، تزرع بها اشجار التين، الزيتون، البرتقال، الليمون والرمان[18]بالإضافة الى زراعة الحبوب في منطقة السهول.

اما بالنسبة لتربية الحيوانات والتي كانت تكتسي اهمية كبيرة في الشرق الجزائري لاستخدام منتوجات الحيوانات والتي كانت تكتسي اهمية كبيرة في الشرق الجزائري لاستخدام منتوجات الحيوانات في مختلف الحياة الاجتماعية للسكان.

حيث كان يتوفر الشرق الجزائري على 230000راسا من الاغنام و311467راس من الماعز، بالإضافة الى الخيول والأبقار والبغال واشتهرت بعض القبائل في بايلك الشرق بثروتها الحيوانية مثل: مثل قبائل النمامشة الحراكتة، اما بالنسبة لقبائل منطقة ميلة نجد اولاد عبد النور والتلاغمة تملكان حوالي 66580راس [19] ، وهو ما يبن حجم الثروة التي تملكها هذه القبائل.

اضافة الى الرعي تمارس قبائل ميلة عدة حرف، اغلبها للاستعمالات العائلية وتقوم بها اساسا النساء، فنجد مثلا سكان فرجيوة يصنعون من الصوف الملابس كالبرنوس ويقومون بترويجه في الاسواق الاسبوعية كسوق زغاية، كما نجد ايضا ان بعض قبائل المنطقة تمارس حرفة صناعة الادوات الجلدية كاللباس، الأغطية[20] .

1- بنية المجتمع الميلي قبيل الاحتلال

البنية القبلية :

ان التنظيم الاجتماعي في الجزائر لا يختلف اختلافا كبيرا من منطقة الى أخرى نجد الاسرة وهي الخلية التي تساهم في تكوين الجماعات وتوسيعها، ومجموع العائلات الموسعة تكون لنا العرش، ومن التحالف السياسي لمجموع الاعراش تتكون القبيلة.

تعرف القبيلة على انها وحدة سياسية واقتصادية واجتماعية تسير تسييرا جماعيا حيث يقوم الاعيان باختيار القائد الذي يمثل القبيلة لذى سلطة الباي، كما يسود القبيلة نظام اقتصادي يضع وسائل الانتاج تحت تصرف جميع العاملين، والأرض ملك مشاع بين أفرادها[21]، وهي تتشكل من مجموعة من الاعراش التي تنظم الى بعضها من اجل الدفاع عن مصالح مشتركة، وكلما كانت المجموعة على جانب من القوة كلما زاد عدد الاعراش التي تدخل تحت لوائها، وتتعز الروابط داخل هذه المجموعة بفعل المصاهرة وبالتالي فان القرابة داخل القبيلة هي اجتماعية[22]

يوجد داخل كل قبيلة مجلس جماعة[23]، تتركب عادة من كبار السن، مهمة هذا المجلس تتمثل في فض الخصومات والنزاعات التي تنشا داخل القبيلة بين

العائلات والاعراش، حيث يتفق اعضاء المجلس على مجموعة من المواثيق والضوابط، العادات والتي اغلبها مستمدة من احكام الشريعة الاسلامية والتي تمس الاعمال الجماعية[24]

ان منطقة ميلة كانت مؤلفة من12 قبيلة تمايزت فيما بينها من حيث المساحة، نجد قبائل صغيرة في المناطق الجبلية مثل قبيلة امية، جبل عواقب. بينما القبائل الكبيرة المساحة نجدها في السهول العليا مثل قبيلة اولاد عبد النور[25]

[11]ومن أشهر القبائل التي توطنت في مجال منطقة ميلة هي:

قبيلة التلاغمة والتي تتكون من أربعة اعراش تقع في جنوب غرب قسنطينة المحاذية لأولاد سلطان، القحافة، أولاد عبد النور، هذه الأخيرة تعتبر من بين اهم واشهر القبائل حيث تملك مساحات واسعة اكثر من 200.000هكتار نجدها في العهد التركي تسكن في الواد الشرقي لقسنطينة من بداية حمام وروز حتى واد بلة، وتتكون هذه القبيلة من21 عرش

قبيلة فرجيوة تسكن هذه القبيلة الجهة الشمالية الغربية لميلة وتتكون من24 عرش.

اما بالنسبة لقبيلة موية فنجدها تتمركز على السفح الجنوبي للسلسلة الجبلية التي سميت القبيلة على اسمها تتكون هذه القبيلة من 4 اعراش. أما قبيلة زواغة فإنها تسكن في المنطقة المحصورة بين ميلة وعين خشبة[26]

<u>– الأسر المتنفذة بمنطقة ميلة</u>

كما تميزت البنية الاجتماعية بوجود نوع من الطبقية، حيث نجد ثلاث طبقات تختلف فيما بينها وذلك اعتمادا على المقياس الاقتصادي المعيشي فهناك عائلات ميسورة الحال تتوفر على شروط حياة ملائمة من منازل، عقارات، نفوذ سياسي واقتصادي داخل القبيلة، نذكر منها أسرتي" أسرة بوعكاز بن عاشور، وأسرة أولاد بن عز الدين")[27]

أسرة بوعكاز بن عاشور كثيرا ما يخلط الباحثون بين أسرة بوعكاز الدواودة بالصحراء وأسرة بوعكاز بن عاشور الجبلية بفرجيوة، هذه الأخيرة ترجع إلى أصول بعيدة كل البعد عن أسرة بوعكاز سكان الصحراء.[28]

على فرجيوة عام1834م. حيث ينتمون إلى قرية واد زناتي قرب قالمة، خلال عهد الأتراك نزحوا إلى فرجيوة بالبابور ولعبوا دورا بارزا في أحداث المنطقة. وعندما أصبح الحاج احمد باي على رأس بايلك قسنطينة ابتداء من عام 1826م عين الحاج احمد بوعكاز بن عاشور شيخا هذا الشيخ شارك مع الباي في مقاومة الحملات الفرنسية غلى مدينة قسنطينة حيث اتسع نفوذه شيئا فشيئا وامتدت سلطته على كل منطقة فرجيوة.[29]

أسرة أولاد بن عز الدين ينتمي أولاد بن عز الدين إلى سي الناصر الذي كان قائدا على زواغة في جبال البابور تحت سلطة الأتراك الذين كانوا متمركزين في مدينة ميلة.[30] هاتان الأسرتان سيكون لهما دورا كبيرا بعد الاحتلال الفرنسي للمنطقة، خاصة في قيادة سكانها في الثورات ضد أشكال الاستغلال الاستعماري. إضافة إلى وجود عدة اسر متوسطة الحال كما نجد عائلات فقيرة يعيشون في منازل من الطوب والقش والديس، ويسكنون الخيام[31]

ثانيا: السياسة الاستيطانية الاستعمارية وأثرها على الملكية والمجتمع الميلي خلال القرن 19م

1- القوانين العقارية وأبعادها الاستيطانية:

ركز الاستعمار الفرنسي اثناء تواجده بأرض الوطن على الريف الجزائري حيث انتهج كل الاساليب القمعية التي من شانها ان تفكك تركيبته وتحدث خللا في توازنه وتسهل عليه مهمة الاستحواذ على الاراضي الزراعية خاصة الخصبة منها[32]، ومنحها للمهاجرين القادمين من فرنسا وغيرها من البلدان الاوروبية نحو الجزائر حيث يبدوا واضحا عبر سياسته بالمنطقة كيف ان الاهتمام الاساسي له يكمن في وضع يده على الاراضي ولهذا اقام ميكانزمات لتفيك النظام الاجتماعي التقليدي مما سيسمح بتحويل الاراضي من الجزائريين الى الاوروبيين سواء كانت هذه الاراضي ملكا للباي "العزل" او اوقاف وغابات وبالمقابل قام المستعمر بإنشاء مراكز استيطانية مند1833م للأوربيين المعمرين وفي نفس الوقت انشاء مزارع استعمارية[33].

من اجل تحقيق عدا الغرض صدرت في وقت مبكر نصوص قانونية جعلت من الجزائر ولاية فرنسية بمقتضى قرار 22جويلية 1834م مجال مفتوح للقوانين والاقتصاد الفرنسي ويمكن استعراض مجمل هذه القوانين ومدى تطبيقها على اراضي ريف ميلة من اشهر هده القوانين القانون المشيخي قانون سيناتوس كونسولت 22 افريل 1863 الذي

يشير في مضمونه الى تنظيم عمليات تعيين الحدود وتقسيم الاراضي بين الدواوير[34]ليفكك بذلك اطار اجتماعي كان لانهياره مضاعفات ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب بل على المستوى الانساني النفسي منذ صدور هذا القانون بدا الاستعمار بتطبيق سياسة نزع الملكية العامة وتعميم الملكية العقارية الفردية

كما اشرنا سابقا فان ريف ميلة يتكون من 12 قبيلة اهمها قبيلة موية – ميلة – زواغة – فرجيوة...هذه القبائل التي شملها القانون الامبراطوري المشيخي سيناتوس كونسولت فنجد قبيلة زواغة وهي احسن مثال لتقسيم وتفكيك القبيلة في ريف ميلة هذه القبيلة التي يسكنها 5871 نسمة فبعد استيلاء الاتراك على احسن الاراضي الواقعة بالجهة الشمالية لواد النجاء وهذا ساعد الادارة الفرنسية فيما بعد على امتلاكها [35]كارث لدولة بمقتضى مرسوم19 ماي1965المكونة من 11عزل بمساحة9173هكتار فبمقتضى هذا المرسوم قسمت قبيلة زواغة الى 3دواوير وهي دوار اولاد يحي(دوار الشيقارة) بمساحة 3900هكتار، دوار اولاد حايا مساعته3900هكتار ودوار الدهرة (باينان) [36]وحولت هذه الاراضي الى:

عزل الدولة يتمثل في دوار بلدية Douar Commune بمساحة 4885هـ حسب مرسوم متمم صدر 2افريل 1870م يدعى قرمودة وجعل من هذا الدوار مراكز استعمارية هي رجاص لفرادة والسراغنة.

فروع محجوزة من طرف المعمر لقبيلة زواغة وهي مرتبطة بالبلدية المختلطة commune Mixte حيث ان قانون 1863م لم يطبق عليها وهي تبعد عن ميلة شرقا ب8 كلم يقطنها حوالي 422 فرنسيا وسكان اصليون يقدر 997نسمة حيث ان القسم الكبير من مساحتها وضع على شكل مراكز استعمارية"زغاية–بوفوح–سيدي مروان وبعض المزارع المعزولة "فردوة"[37]

اما قبيلة موية تم اخضاعها لقانون سيناتوس كونسولت وذلك بتاريخ 18 جوان1888م وقسمت الى دوارين دوار قطارة، دوار سيدي عبد المالك

اما العزل الذي اقتطع من قبيلة موية في عهد الاتراك عدده"5" ومساحته4185,5 هكتار نجده في العهد الفرنسي عزل زاير مكرو مساحته1880,37هكتار منح لعائلة اجنبية والباقي منح لمصلحة التعمير حسب مرسوم 25 مارس 1868م

عزل سليانة وسلاسل ودوار الفويني مساحته 2305,17هكتار تم انشاء بها مزارع كولونيالية[38]

اما قبيلة ميلة التي كانت تتربع على مساحة 18322,30هكتار قد حدثت بها تغيرات منذ سنة1871 اين تم اخضاعها لقانون 22 افريل 1863م، فقد اقتطعت منها اراضي العزل، وجزء من اراضي الدولة ذات الطابع الزراعي وسلمت لمصلحة التعمير لإنشاء قرى استيطانية: عين التين، عزابة، مزارع زيتونة البيدي اما الارضي المتبقية فقد احدثت بها عمليات التبادلات والبيع بالمزاد العلني اين صارت بعقود ملكية فرنسية، وتم الاعتراف في نفس السنة للسكان بحقوق الملكية باعتبارهم يملكون سندات الملكية التي منعت المستعمرين من الاستيلاء على اراضيهم وقدرت هذه الاراضي ب5918,54هكتار

وفي 27 سبتمبر1888م طبق عليها القانون المشيخي وقسمت الى دوار صار تابعا للبلدية ذات الصلاحيات الكاملة لميلة Commune de plein exercise وبذلك تقلصت مساحة القبيلة من 18322 هكتار الى 6823هـ[39]

اما بالنسبة لقبيلة اولاد كباب والتي كانت موحدة ايان العهد العثماني نجدها في المرحلة الاستعمارية وبصدور قانون سيناتوس كونسولت الذي عمل على تفكيك البنية القبلية التي من شانها اضعاف قوة العائلة الجزائرية وبموجب القانون الصادر في 1887م قسمت قبيلة اولاد كباب الى ثلاث دواوير وهي:

دوار اولاد غمريان

دوار اولاد كباب

دوار بني قشة

وتم ضم الجزء الشمالي الشرقي لدوار اولاد كباب الذي بلغت مساحته 2945هـ الى محيط التعمير الفرنسي لتيبرقنت الذي قدرت مساحته ب2162هكتار[40] وكذلك تم ضم الجزء الشمالي الغربي الى تيبرقنت قدرت مساحته 267هـ الذي كان تابعا لبني قشة[41].

بعد قانون سيناتوس كونسولت ظهر قانون اخر سنة 1873م وهو قانون وارنيwarnier 26 جويلية 1873 ويعتبر هذا القانون بمثابة مراجعة لمرسوم مجلس الشيوخ الصادر سنة 1863م ويعد من بين الاجراءات المستخدمة لتدمير التنظيم القبلي للأرياف الجزائرية عامة

والريف الميلي خاصة وقد اخد على عاتقه تحديد الملكية الفردية لرجال القبائل وتعزيز استخدام القانون الفرنسي في جميع المبادلات المتعلقة بالأراضي ليس فقط بين الجزائريين وإنما ايضا بين الاوربيين والجزائريين انفسهم [42]

مجموع هذه القوانين ساهمت في تطبيق الحجز المتتابع للأراضي اثر تمرد 1871م بالمنطقة الشمالية الشرقية للجزائر منها منطقة ميلة وهذا ما سيسمح فيما بعد بتحويل اخصب الاراضي الواقعة بقلب الاحواض مشكلا على هذه الاخيرة محيطات التعمير[43]

بعد تورط الادارة الاستعمارية فيما يسمى "لعبة التشريع" وتطويع القوانين لاستخدامها كأسلحة للنهب وللقيام بتشتيت القبائل بهدف كسر مجالها الوظيفي عن طريق تقسيمها الى دواوير، وتحطيم تكاملاتها المجالية، بخلق محيطات التعمير مغيرا النسيج العقاري والإداري على المستوى القاعدي مشكلا هيكلا جديدا هو البلدية **[44]**بنوعيها المختلطة وبلديات ذات الصلاحيات الكاملة بحيث اكمل بسط نفوذه بشكل نهائي بالاعتماد على هذين النوعين من الادارة وذلك ضمن دوائر sous préfecture والدوائر ضمن عمالات préfecture **[45]**

تميزت الاراضي التي تحويها البلديات في منطقة ميلة بخصوبتها وتمركزها في الجهة الشرقية تماشيا مع الواد الكبير وتختلف فيما بينها من حيث المساحة والسكان، سجلت اكبر مساحة ببلدية العثمانية قدرت ب20836هكتار وأصغرها بلدية سيدي مروان ب7636هكتار وأشار احصاء سنة 1911 الى ان اكبر حجم سكاني بلغ 10045نسمة ببلدية ميلة واقل حجم سكاني بواد سقان[46]

هذه البلديات تحولت فيما بعد الى مراكز استيطانية ابرزها "ميلة–فرجيوة– سيدي مروان– زغاية"فقد تأسست كبلديات مختلطةCommuneMixte

2– مراكز الاستيطان الفرنسي في ميلة

الى جانب سياسة التوسع والغزو التي اتبعتها فرنسا، نجد سياسة التهجير والاستيطان للعنصر الاوروبي من فرنسا واوربا الى الجزائر حيث تقرر تهجير 100الف اوروبي واعتمد المجلس الوطني الفرنسي 50 مليون فرنك لانشاء مراكز ومستعمرات اوروبية استيطانية وتم تخصيص اراضي للمهاجرين من 2 الى 20 هكتار وبلغ عدد القرى الاستعمارية التي انشأت في ما بين"1851–1857" حوالي 68 قرية[47]

وبالنسبة لعمالة قسنطينة التي تنتمي اليها منطقة الدراسة فقد استقر بها خليط من الاوروبيين غير ان اغلبهم ينحدرون من اصل فرنسي ومن اجل توفير ظروف حياة مناسبة للمستوطنين تم انشاء 144 مركزا استيطانيا في عمالة قسنطينة وحدها في حين لم يتم انشاء الـ 54 مركزا استيطاني في عمالة الجزائر و60 مركزا في عمالة وهران [48]

والسؤال الذي يمكن طرحه في هذا الصدد ما هي هذه المراكز ولماذا انشئت ؟

مركز الاستيطان(المركز السكاني) يعني التعمير الاستعماري لمهاجرين اوروبيين خاصة بالفرنسيين والذي كان بصورة مستمرة وكانت الادارة الفرنسية تتبع اسلوبين ووسيلتين مباشرتين اساسيتين لتحقيق هذا الهدف، التنازل عن الاراضي

انشاء مراكز وقرى والذي لم يتم تطبيقه الى غاية 1863م اين تم اعطاء اشارة انطلاق تنفيذ هذا المشروع بصورة واضحة، بعد اقراره لنظام جديد يعتمد على الانتقال الحر للأملاك بين الجزائريين والأوروبيين والذي يدعم ايضا فكرة كون المستعمرين قادرين على الاقامة في جميع نواحي الاقليم مع توفير جميع شروط الحياة الملائمة، الأمن، الصحة...) وتم انشاء وتوزيع هذه المراكز على العمالات الثلاث(وهران، قسنطينة، الجزائر) بالشكل التالي:

العمالة	مراكز الاستيطان	مراكز الاستيطان الموسعة	مساحتها
الجزائر	40	6	23,396هكتار
قسنطينة	50	12	164,933هكتار
وهران	36	7	50.502هكتار
المجموع	126	25	288,831هكتار

من خلال الجدول نجد بأنه تم انشاء 126 قرية و25 مركزا سابقا تم توسيعه[49]

قبل التطرق الى مراكز الاستيطان الاستعماري في منطقة ميلة، يجب ان نوضح ان هذه المراكز تختلف من حيث اسباب نشأتها فمنها المدن التاريخية العريقة ومنها

المراكز الاستعمارية التي انشات من اجل استقرار المعمرين والتي تطور بعضها بعد الاستقلال وتحول الى مدن حضرية هامة بينما تقهقر البعض الاخر وأصبح مراكز صغيرة كما يوجد نوع اخر تمثله مجموعة عديدة من التجمعات الريفية صغيرة الحجم التي انشأت بالقرب من المراكز الاستيطانية الاستعمارية وذلك لغرض العمل في مزارع هده المراكز ووصل عددها في منطقة ميلة 25 مركزا استيطانيا اضافة الى مراكز هامشية.[50]

الرقم	اسم مركز الاستيطان	الرقم	اسم مركز الاستيطان	الرقم	اسم مركز الاستيطان
01	**شلغوم العيد شاطودان رومال**	**10**	**سيدي خليفة**	19	ميلة
02	**فرجيوة(فج مزالة)**	**11**	**زغاية**	20	سيدي مروان
03	**تاجنانت(ساندونة)**	**12**	**مشيرة(لوفاسور)**	21	قرافلوط
04	**تلاغمة**	**13**	**واد سقان**	22	سليانة
05	**واد العثمانية**	**14**	**بومالك**	23	القرارم
06	**الرواشد**	**15**	**عين الملوك**	24	بوفوح
07	**رجاص لفرادة**	**16**	**حمالة**	25	عزابة
08	**ريشليو(احمد راشدي)**	**17**	**تيبرقنت**		
09	**عين التين**	**18**	**بني قشة(الوسط)**		

وقد وجدت هذه المراكز على محورين اساسيين:

المحور الاول: واد العثمانية، شلغوم العيد، تاجنانت كانت تشكل المراكز الاولى لوضع شبكة حضرية استعمارية في منطقة السهول العليا والتي طعمت بخط مواصلات هام.

المحور الثاني: ويقع الى الشمال ويضم فرجيوة، احمد راشدي، رجاص، ويخترقه خط مواصلات اقليمي تحول الى خط وطني بعد الاستقلال[51]

تأسست هذه المراكز للتحكم اكثر في المجال، وتعتبر قاعدة تحتية استعمارية لصالح المعمرين لاحتياج لاستغلال الأرض وهذه القرى مع مزارعها ومخازنها اماكن للإقامة والخدمات وعلى بعد 500 متر الى 1000متر توجد المشتة التي تحمل عادة نفس الاسم[52]

قامت السلطات الفرنسية في اول الامر ببناء قرى استيطانية (زغاية، رجاص، احمد راشدي، تيبرقنت، الرواشد، بني قشة، فرجيوة).

اما في الشمال الشرقي من منطقة ميلة فقد عمدت الادارة الاستعمارية على بناء مجموعة اخرى من القرى (سيدي مروان، القرارم، عين التين، سيدي خليفة) وكان الهدف مرتبط مجاليا باستغلال هده الاراضي الشاسعة الحصبة.

اما القرى الاستيطانية جنوب ميلة فشملت (وادي العثمانية، واد سقان، شلغوم العيد، تاجنانت، المشيرة) وتتميز هده الاراضي بشساعتها الزراعية وبذلك سيطرت فرنسا على اجود الاراضي[53]

لقد كانت هذه القرى الاستيطانية التي يقطنها الكولون بمثابة اقطاب زراعية هامة زودت المخازن الفرنسية بالقمح الصلب واللين وذلك بفضل اليد العاملة الرخيصة والتي كانت تساق عنوة لخدمة الاراضي وباثمان زهيدة جدا ومن بين هؤلاء الكولون الذين كان لهم شان لدى السلطات الفرنسية بالجزائر عموما ولدى الحاكم العام بالجزائر العاصمة موريس فورد Mourisse Forde والذي استولى على اجود الاراضي برجاص وفرجيوة والذي كان يقدم انتاجا وفيرا ومتنوعا للاقتصاد الفرنسي على حساب البطون الجائعة من الجزائريين بالمنطقة والشيء الذي يمكن ملاحظته حول مراكز الاستيطان بمنطقة الدراسة هو تطابق الاوساط الطبيعية مع انتشار الاراضي الكولونيالية حيث تمركز الكولون بين الاحواض الخصبة ومنطقة السهول العليا جنوب ريف ميلة بينما ضلت المناطق الجبلية

والتلال المطلة على الاحواض الخصبة المأهولة بالسكان الجزائريين يمارسون بها زراعة تقليدية بسيطة [54]

وبالاعتماد والرجوع الى هذا المنطلق قمنا باختيار مركز استيطاني يقع ضمن منطقة الاحواض الخصبة وهو سيدي مروان.

مركز سيدي مروان:

يعد من المراكز القديمة في الشرق الجزائري تعود نشأته وتأسيسه الى عام 1880 كبلدية كاملة الصلاحيات حسب مرسوم 23 نوفمبر 1880[55]

تاريخيا تعتبر منطقة سيدي مروان تابعة لقبيلة زواغة وهي احدى القبائل البربرية قبل عهد الأتراك شهدت المنطقة معارك بين عرب الجنوب المسلمين والسكان الاصليين (البربر) [56]اما خلال الفترة التركية فقد تم استيطان هذا المركز من طرف يونانيين طردوا من "اسبارتا" من طرف الاتراك فاتخذوا من سيدي مروان مقرا لهم حيث نشروا لغتهم و دينتهم حتى نهاية القرن 18م.[57]

هذا المركز الاستيطاني اتصف بخطة عمران القرى الاستعمارية المتميزة بالشوارع المتوازية مما يعطيها الشكل والخطة الشطرنجية وتظهر هذه الخطة بالأحياء الاستعمارية خاصة في النواة "أي حي الوسط" تبلغ مساحة المركز 7662,87 هكتار تم تأسيسه كبلدية كاملة الصلاحيات بموجل مرسوم 23نوفمبر1880م اضافة الى دوار زواغة وقد بلغ عدد سكانه سنة 1892م 3618نسمة من بينهم 396اوروبي. كما قام المستعمر بتثبيت حدود المركز والهامش فالبنسبة لمركز الاستيطان "سيدي مروان" نجده يتكون كما يلي:

- سيدي مروان مركز بمساحة 2700ه
- فردوة(مزرعة) بمساحة741ه
- الشيقارة(دوار) بمساحة 4201ه[58]

مجموع المركز + المزرعة + الدوار= مساحة البلدية 7663ه

المركز "سيدي مروان":

- اراضي ممنوحة للمعمرين 2214هكتار

- اراضي تابعة للادارة الفرنسية 7,15هكتار
- اراضي تابعة للسكان الاصليين 105هكتار
- ارض بلدية 375هكتار

مجموع هذه الاراضي يشكل لنا 2701,5 هكتار

توزيع اراضي فردوة "مزرعة":

اراضي ممنوحة للمعمرين 664هكتار

اراضي دولة 0,25 هكتار

اراضي بلدية 63 هكتار

اراضي للسكان الاصليين 33 هكتار

مجموع هذه الاراضي يشكل 760,25هكتار

اما بالنسبة لدوار الشيقارة المنبثق عن قبيلة زواغة بموجب قانون سيناتوس كونسولت 1863م فنجد الملكية موزعة كالآتي:

اراضي دولة 304,48هكتار

اراضي بلدية 406,29 هكتار

ملكية جماعية 3421,48 هكتار

اراضي للسكان 68 هكتار

ومجموع هذه الاراضي يشكل لنا 4200,25 هكتار[59]

من خلال هذا العرض نجد ان من مساحة 7663هكتار لم يتبق للأهالي سوى 820 هكتار والباقي استحوذت عليه الادارة الفرنسية لصالح المعمرين.

على مساحة 7663 هكتار يتوزع مجموع سكان جزائريين وأوروبيين على الشكل التالي ابتداء من التعداد العام لسنة 1876م والذي يمثل تاريخ بداية توافد المستوطنين الى المراكز[60].

السنة	الاوروبيين	الاهالي	المجموع
1876	419	2782	3201
1881	437	2094	2531
1886	414	2916	3330
1891	396	3222	3618
1896	295	3681	3976
1901	286	4207	4493
1906	282	5129	5411
1911	318	6608	6926
1921	155	5318	5473
1926	136	5566	5702
1931	150	6858	7008
1936	152	7006	7158
1948	104	7987	8091
1954	57	9031	9088

1927_1928 مشاريع مختلفة لم يذكر نوعها

1928_ 1931 مشاريع مختلفة لم يذكر نوعها

1943_1949 مشروع اداري يختص بالتجارة[61]

ثالثا: المقاومة الشعبية لسكان ميلة ضد سياسة الاستيطان الفرنسي

بعد ما قامت به الادارة الفرنسية بإصدار ترسانة قوانين ذات الصبغة الاستيطانية المجحفة كان لابد من ظهور مقاومة يعبر من خلالها السكان عن رفضهم لهذه السياسة والرغبة في القضاء عليها، فظهرت عدة ثورات شعبية كان ابرزها ثورة زواغة وفرجيوة 1864م التي اشتهرت بقوتها خلال القرن 19م.

كان سكان منطقة البابور بالشمال القسنطيني في ثورة مستمرة مند بداية الاحتلال الفرنسي كرد على السياسة الفرنسية الظالمة فخلال ثورة سكان واحة الزعاطشة بالزيبان قرب بسكرة 1849م كان سكان زواغة و فرجيوة في حالة ثورة وعصيان ، فتوجه الجنرال سال Sal لمحاربته على راس قوات كبيرة. وفي ذلك الوقت كان جزء من القوات الفرنسية منشغلا بالقضاء على سكان الشمال القسنطيني وسكان بني حساين وبني زقزق بمتيجة[62] وكان رد السلطات الفرنسية على هده الثورات المستمرة ان كلفت الجنرال سانت ارنو Sante Arno بغزو مناطق جيجل، القل، ميلة خلال صيف 1851م فاتبع سياسة الارض المحروقة

وخرب عشرات القرى وشرد سكانها وقطع ألاف من اشجار التين والزيتون التي يعتبر مصدرا لحياة السكان[63].

رغم رد الفعل الفرنسي اندلعت الثورة مرة اخرى في شهر افريل 1853م بجبال البابور وعمت كل الشمال القسنطيني فعاد "سانت ارنو" بقواته الى هناك لمواجهتها خاصة عندما حاول بوبغلة في جبال جرجرة ان يستغلها لصالح حركته بدءا من عام 1851 وعمل على فتح الطريق وربطه بين بجاية وسطيف، في هذه المرة انتقد"راندون" اسلوب "ارنو" في الاستعمار بالشمال القسنطيني واعتبره بطيئا وعزم هو على التقدم بخطوات اكثر وأوسع في سياسة التوسع بالبابور وجرجرة فجهز جيشا كبيرا عام 1853م واقتحم به الشمال القسنطيني مرة اخرى وغزا وسيطر على المنطقة الممتدة بين جيجل والقل، قسنطينة بجبال البابور فاحرق قراهم ومداشرهم وأرهقهم بالضرائب نتيجة شدة مقاومتهم[64]

كانت عائلتا "اولاد بن عز الدين" و"اولاد بن عاشور" صاحبتا نفوذ وسلطة متوارثتين مند عهد الاتراك الاولى في زواغة والثانية في فرجيوة، وبعد الاحتلال الفرنسي تعاونتا مع الادارة الفرنسية للحفاظ على مركزهما إلا ان السلطات الفرنسية عملت على تحطيم نفوذهما بعد ان حققت غرضها منهما وهو نفس الاجراء الذي اتخذته مع غيرها من الاسر الجزائرية الكبيرة ذات السلطة والنفوذ في البلاد مثل عائلة اولاد سيدي الشيخ بالجنوب الوهراني وعائلة المقراني بمجانة وذلك في اطار سياسة الحكم المباشر والاستغناء عن الواسطة التي كانت تمثلها الاسر الجزائرية[65]

لقد ساد الهدوء منطقة زواغة وفرجيوة حتى مطلع عام1864م ففي مارس من نفس السنة اندلعت الثورة في هذه المنطقة وارتمى فيها اولاد بن عز الدين واولاد بن عاشور وهناك عدة عوامل ساعدت على نشوب هذه الحركة بعضها داخلي وبعضها خارجي:

– تأثير ثورة اولاد سيدي الشيخ بالجنوب الوهراني التي اندلعت بالبيض وانتشرت في معظم الجزائر الغربية والوسطى ووصلت تأثيراتها الى الشرق الجزائري.

- تأثير ثورة **علي بن غداهم** بتونس ضد الباي الذي اصبح لعبة في يد القناصل الاجانب ووصلت تأثيرها عن طريق الحدود الشرقية الجزائرية خاصة مدينة الكاف[66]
- بروز عدد من رجال الدين المقدمين الرحمانيين بالمنطقة وحثهم الناس على حمل السلاح والقيام بالثورة ضد جيش الاحتلال الفرنسي وإدارته ومن هؤلاء:

– **الحاج حجوج بميلة** الذي ادعى للناس بأنه تلقى تعليمات في السنة الماضية بالحجاز خلال قيامه بأداء فريضة الحج من طرف نائب السلطان العثماني بان يقوم بالثورة ضد الاستعمار الفرنسي.

– **الشيخ بوقرين في اولاد عبد النور بقرية** "كارب" بناحية التلاغمة كان يعمل لصالح اولاد بن عز الدين وأولاد بن عاشور معا وسعى لتهييج الناس ودفعهم الى الثورة

– **الشيخ مولاي محمد** مقدم الطريقة الرحمانية بالزواغة الذي كان من رفاق بومعزة وله انصار في مدينة قسنطينة نفسها فعمل على تجنيدهم ودفعهم الى الثورة في الاجتماع الذي عقده يوم عيد الفطر 10 مارس 1864م واخبرهم بأنه بعد ثمانية ايام ستندلع الثورة[67].

– التذمر السياسي العام لذى السكان الذين لم يقبلوا الخضوع لسيطرة الاحتلال الفرنسي وهو العامل المهم الذي لم يذكره الفرنسيون لأنهم يحاولون باستمرار ان يفسروا اسباب ثورات شعب الجزائر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية.

– قيام الفرنسيين بإدارة سكان المنطقة مباشرة بعد ان حطموا نفوذ العائلتين السابقتين وهذا العامل يركز عليه الفرنسيون للتدليل على ان الثورة اندلعت لأسباب شخصية وليس لأغراض وطنية.

– قيام السلطات الفرنسية بمنح غابات الفلين الى شركة فرنسية في ملحقة الميلية لتستغلها وتستثمرها بدلا من السكان الذين كان عملهم بها يمثل احدى مصادر عيشهم وحياتهم فغضبوا من هذا الاجراء وقاموا بإشعال الحريق في الغابات واتلافها في زواغة حتى يحرموا تلك الشركة من استثمارها وبلغ مجموع نا احرقوه من اشجار الفلين 550الف شجرة. 68

خاتمة

ان الخصائص التي كانت تميز المجتمع الريفي في منطقة ميلة خلال الفترة العثمانية، من ملكية مشاعة وشكل تعاوني بالعمل والانتاج لم تستطع الصمود امام الادارة الفرنسية المدعمة بمختلف القوانين العقارية اهمها قانون "**سيناتوس كونسولت Senatus Consult**" 1863م اضافة الى الوسائل الزراعية الحديثة التي استخدمها الاوروبيون لاستغلال الاراضي وسهولة الحصول على القروض مع توفير اليد العاملة الرخيصة.

هذه السياسة جعلت نمط الحياة الريفية ينهار خاصة اذا عرفنا ان الاهلي ظل موضوع استثناءات شتى وفي كافة المجالات وخاصة الادارية منها حيث نجد ان عدد الممثلين الجزائريين في المجالس الاستشارية حدد بثلث (3/1) اعضاء المجلس ويتضح هذا الانهيار في تكسير البنية الاجتماعية التقليدية القبلية وادى ذلك الى القضاء على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة قبلا.

تحويل ملكية الاراضي من القبائل وسكان المنطقة الى الاوروبيين حيث انشات عليها مراكز لتوطينهم والتي تركزت في المناطق السهلية الخصبة وذلك بعد طرد الاهالي منها وادى بهم ذلك الى الهجرة سواء من السهول الى المناطق الجبلية او نحو المدن المجاورة

– كما حاول الاوروبيون توجيه الانتاج الزراعي بالمنطقة لخدمة الاقتصاد الفرنسي حيث قاموا بتشجيع زراعات الزيتون والكروم ولتزال المنطقة لحد الان تشتهر بزراعة الزيتون

– وقد نتج عن هذه السياسة مجموعة من النتائج اخرى على المدى البعيد والمتمثلة في ان بعض المراكز السكنية التي كان يسكنها الاوربيون اصبحت نواة لظهور مراكز سكنية لجزائريين تطورت بعد الاستقلال الى بلديات ودوائر مثل سيدي مروان فرجيوة زغاية ... حيث نجد مركز هذه التجمعات عبارة عن مركز يتميز ببنائه القديم على النمط الأوروبي ثم تأتي التوسعات السكنية الحديثة.

الاحالات والمراجع

[1] - Acte de III Cangres d Histoire et de la civilisation du Maghreb loran 26-27-28 /11 /1983.Tome 1.Univ d Oran .p:12.

[2] – عبد اللطيف بن اشنهو: تكون التخلف في الجزائر – محاولة لدراسة حدود التنمية الراسمالية في الجزائر ما بين 1830–1962– الشركة الوطنية للنشر والتوزيع – الجزائر 1979،ص:28.

[3] – بيدي فاطمة الزهراء – التنظيم الترابي، التنمية المحلية بميلة ". رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة 1998،ص:6.

[4] – رشيد–ص، حميمد– ص : الديناميكية الريفية في حوض تلي حالة بلدية زغاية – مدكرة تخرج معهد علوم الارض،1997،ص:122.

[5] – صباح حميمد – احواض الخدمة بمنطقة ميلة، محاولة منهجية لتعريفها وتحديدها ، رسالة ماجستير 2002،ص:9.

[6] - S.C.C- P.V de publication 28Avril 1887 de senatus cinsult 22avril 1863 – Tribu de Mila,P:69

[7] – صباح حميمد –المرجع نفسه، ص:25

[8] – حميدة عميراوي– السياسة الادارية الفرنسية في الشرق الجزائري –مجلة المصادر العدد6– المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية مارس2002، ص:25.

[9] – Acte de III Cangres d Histoire , Tome 1 ,P:214

[10] – سعايدية صونيا – واقع وتحديات الترقية العقارية بالجزائر حالة ولاية قالمة –رسالة ماجستير – جامعة قسنطينة 2002، ص:16.

[11] – ناصر الدين سعيدوني – النظام المالي للجزائر اواخر العهد العثماني 1792–1830م ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985،ص:87.

[12] – Menouba Hamani :de la tribu a la revolution agraire les statues foncières dans Lest Algerien approche cartographique 1985 ,P:28

[13] – صباح حميمد، المرجع نفسه،ص:28.

[14] – حميدة عميراوي، المرجع نفسه، ص:27.

[15] – ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص:88.

[16] – بيدي فاطمة الزهراء. المرجع نفسه، ص:21.

[17] – فلة القشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني اواخر العهد العثماني، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1990،ص:11.

[18]– عبد الله شريط ، محمد الميلي: الجزائر في مراة التاريخ ط1، مكتبة البعث، ماي 1965، ص:149.

[19] – فلة القشاعي، المرجع نفسه،ص:15.

[20]– رمضان بورغدة: الجزائريون والعدالة الفرنسية في قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن19– مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسنطينة2000،ص:17.

[21] – محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر1972،ص82.

[22] – الطاهر عمري: دور بنى المجتمع الجزائري في مقاومة الاستعمار الفرنسي، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة،1999،ص44.

[23] – عبد الله شريط، محمد الميلي، المرجع نفسه، ص155.

[24] – خنوف علي: السلطة في الارياف الشمالية لبايلك الشرق الجزائري، نهاية العصر العثماني وبداية العهد الفرنسي، الميزان للنشر والطباعة، الجزائر،1999،ص11.

[25] – بيدي فاطمة الزهراء– المرجع نفسه، ص21.

[26] – S.A.C , Situation des établissements Français Dans L Algérie1840 ,P: 330

[27] - S.A.C , Larrondissement de Mila ,P:5

[28] – جميلة معاشي– المرجع نفسه، ص77.

[29] – يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر– 1986، ص29.

[30] – المرجع نفسه، ص33.

[31] - S.A.C , Larrondissement de Mila ,P:6

[32] - Hamani Menouba Est Algerien des structures du Foncier « diplôme d etudes approfondis « juin 1979- Paris ,P7

[33] - Marc cote- L Algerie ou L espace retourne- Flammarion – France 1985 ,P161

[34] – عدي الهواري– الاستعمار الفرنسي في الجزائر– سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي "1830–1960" ط1 ، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة بيروت لبنان1983، ص60.

[35] – S.C.C –P.V .P du senatus consult 22 Avril 1863 , Tribu de zouagha ,P103

[36] – صباح حميمد، المرجع نفسه، ص35.

[37] – روفيا بن عامر– مريجة صبرينة، تحليل المجالات الريفية التلية الجبلية، حالة بلدية عميرة اراس" ميلة" مذكرة لنيل شهادة مهندس بقسنطينة، 1997، ص120.

[38]- Ferand, La Tribu Mouia, L arrête D homologations du 26juillet 1890, P.V.N° 166 rapport d ensemble sur les opérations de la délimitation de la tribu Mouia , P 30.

[39] - S.C.C , PV de Mila P24 .

[40] – ليديا بوشامة – وافية خلاصي– تحليل المجال الريفي في حوض تلي– دراسة بلدية ريفية حديثة" تيبرقنت" مشروع لنيل شهادة مهندس دولة– قسنطينة–1997، ص115.

[41] – المرجع نفسه، ص116.

[42] – عبد اللطيف بن اشنهو– المرجع نفسه، ص61.

[43] – يحي بوعزيز– ثورة 1871– دور عائلتي المقراني والحداد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر (د–ت)، ص29.

[44] – عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنيين، 1830–1930، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص34.

[45] – خنوف علي– المرجع نفسه، ص79.

[46] – صباح حميمد، المرجع نفسه، ص38.

[47] – حميدة عميراوي، المرجع نفسه، ص19.

[48]– Gouvernement général de L Algérie cent ans de colonisation française en Algérie, Alger 1930 ,P52 .

[49] Sautayra , Législation de L Algérie « lois, ordonnances Décrit et arrêtes, P 89.

[50] – فاطمة الزهراء بيدي، المرجع نفسه، ص110.

[51] – المرجع نفسه، ص111.

[52] – المرجع نفسه، ص56.

[53] – الصادق مزهود، احسن بوكرزازة، المرجع نفسه، ص12.

[54] – قاموس شهداء ولاية ميلة، ص16.

[55] – . Sautayra , OP , CIT , P132

[56] – محمد بن عبد الرحمن، دراسة عمرانية لمركز سيدي مروان ، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة العمرانية، معهد علوم الارض قسنطينة 1996،ص74.

[57] - , OP , CIT , P133 . Sautayra

[58]- IBID , P134 .

[59] – المديرية الولائية لمسح الاراضي لولاية ميلة(قوانين المديرية تمنع الاطلاع المباشر على عناوين الوثائق)

[60] - S.P.C recueil officiel des Acte de la préfecture 1927 , N° 2 P52

[61] - S.A.C- Répertoire numérique Communales du département de Constantine (les Algériens) P34

[62] – يحي بوعزيز: ثورات زواغة وفرجيوة بالبابور ضد الاستعمار الفرنسي وقضية الحاج بن عز الدين" مجلة الثقافة" العدد 40 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1977، ص11.

[63] – يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، ص101.

[64] – قاموس شهداء الثورة التحريرية الكبرى 54–62، ص16.

[65] Charles feraud , Notes historiques sur la province de Constantine Revue Africaine(2)(Alger1886) N° 176 , PP:103-107

[66] – مجلة الثقافة– الشركة الوطمية للنشر والتوزيع: العدد4، 1977،ص21.

[67] – يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنيين 19و20، ط1 – دار البعث قسنطينة ، الجزائر 1980، ص112.

[68] – يحي بوعزيز– كفاح الجزائر من خلال الوثائق، ص110.